

في بيان مهم تلاه الزوكا

المؤتمر وحلفاؤه يجددون رفضهم التوقيع على وثيقة بن عمر

ملتزمون بالسعي
والبحت عن حلول
عادلة للقضية
الجنوبية
نشيد بالمكونات
التي رفضت
الوثيقة والتوقيع
عليها



التي الأستاذ عارف عوض الزوكا الأمين العام المساعد للمؤتمر الشعبي العام بياناً مهماً أوضح فيه أوجه اعتراضات المؤتمر الشعبي العام وحلفاءه على وثيقة جمال بن عمر بشأن حل القضية الجنوبية .
وكشف الأمين العام المساعد عن أخطر ما في الوثيقة ومنها انتقاصها للسيادة الوطنية وإلغاء المبادرة الخليجية وآلياتها التنفيذية. وأشار إلى خلو الوثيقة من الإشارة إلى النظام الجمهوري وانتقد تأسيس الوثيقة لوضع اليمن تحت الوصاية الدولية .
وإلى نص البيان :

القبول بالوثيقة سيلحق أضراراً كبيرة
بمستقبل اليمن ووحدته الوطنية

وثيقة بن عمر تجاهلت ملاحظات ممثلي المؤتمر في الفريق المصغر

الوثيقة أرذت بعض الأطراف دون أي اعتبار
لوجهات نظر الآخرين

حريصون على المضي لإنجاح مؤتمر الحوار

والصراعات ، والتناحر بين أبناء البلد الواحد والدولة الاتحادية من عدة أقاليم تتوافق مع هذا المبدأ وتحقق قدراً أكبر من العدالة في توزيع السلطة وهو الأمر الذي تجاهلته الوثيقة .

كما أشارت الوثيقة إلى الكثير من المصطلحات والمفاهيم الأخرى التي تحمل أكثر من تفسير ومدلول، على سبيل المثال لا الحصر: (دولة الحق) (الديمقراطية التشاركية) وغيرها من المصطلحات والمفاهيم التي تثير في الأخرى لبعض التساؤل في ماهية الحقوق التي تؤسس لها وبصورة مطلقة وتتقاطع مضمينها مع جوهر الوثيقة وأهداف ومبادئ مؤتمر الحوار الوطني ؟

سادساً: تؤسس الوثيقة لوضع بلادنا تحت الوصاية الدولية وبالرغم من تقديرنا العالي لما حظيت به العملية السياسية من اهتمام ورعاية المجتمع الدولي فإننا نؤكد تمسكنا بالسيادة الوطنية الكاملة مع تأكيد حاجة اليمن للدعم التنموي في كافة المجالات من قبل الأشقاء والأصدقاء..

سابعاً: وفي الفقرة الخاصة بترتيبات بناء الدولة الاتحادية الجديدة تتبنى الوثيقة تأسيس هيئة لمراقبة التطبيق الكامل لهذه المرحلة تتمتع بتمويل وإمكانات وافية لتطبيق جملة من المهام .. تبدو هذه الهيئة كهيئة مستقلة تراقب تنفيذ المخرجات .. ولانعدام الحاجة لهذه الهيئة حيث والمهام المناطة بها هي من مهام وصلاحيات السلطات الرسمية (التشريعية - والتنفيذية) وتبدو هذه الهيئة كشكل من أشكال الوصاية الدولية ، يأمل البعض في استمرار عملها في السنوات القادمة في مراقبة هيئات الدولة العليا ، كما يتعارض وجودها مع المبادرة الخليجية وآلياتها التنفيذية .

ثامناً: الوثيقة وضعت اليمن أمام فتنة كبيرة بتأسيسها لهوية جنوبية وهوية شمالية .

تاسعاً: لم تعالج الوثيقة المطالب في المحافظات الجنوبية والشرقية منذ الاستقلال عام 1967م ، بل حصرتها على مظالم وفترات زمنية محددة.

يؤكد المؤتمر وحلفاؤه أنه قد تم الإخلال بصورة فاضحة بالنظام الداخلي للمؤتمر عند توقيع بعض المكونات على الوثيقة تحت عنوان نهائي وباعتبارها مخرجات نهائية والتغاضي عن كونها مشروعة لا يكتسب أية جبهة قبل إقرارها من قبل فريق القضية الجنوبية بكامل قوامه الاربعة ، ثم من أعضاء مؤتمر الحوار في الجلسة العامة ، لكسابها صفة الشرعية إعمالاً لأحكام الدليل التنظيمي قبل عرضها على الجلسة العامة لإقرارها.. الأمر الذي يجعل من تلك الوثيقة كأن لم تكن ولا شرعية لها ولا تتفق مع أبسط القواعد والأسس التي انعقدت من أجلها مؤتمر الحوار .

ولا يفوتنا الإشارة هنا إلى أنه باستثناء حزب الإصلاح ومكون أنصار الله اللذين وقعا على وثيقة بن عمر ، فإن المؤتمر وأحزاب التحالف الوطني يشيدون ببقية المكونات المشاركة في مؤتمر الحوار التي رفضت هذه الوثيقة ورفضت التوقيع عليها .

أخيراً فإن المؤتمر الشعبي العام وحلفاءه يؤكدون مجدداً تمسكهم بالتزامهم بمبدأ التوافق الوطني بغية الوصول إلى قواسم مشتركة تحافظ على إنجازات الثورة والجمهورية والوحدة وتمنح الدولة الاتحادية فرصة النجاح والبقاء والاستمرارية.. مجددين رفضهم التوقيع على الوثيقة دون استيعاب الملاحظات الجوهرية عليها ومن ثم عرضها على فريق القضية الجنوبية للتصويت عليها بالقبول أو الرفض .

والله من وراء القصد

فالعدالة واجبة هنا كما هي واجبة في كل خطوة نخطوها نحو بناء الدولة اليمنية الحديثة .

رابعاً: إن حقوق المواطن التي أشارت إليها الوثيقة جاءت ناقصة ومبتورة وأخلت بالحقوق المتساوية لأبناء الوطن الواحد فقد حصرتها الوثيقة في الإقامة والتملك والتجارة والعمل لكن حقوق المواطنة أوسع وأشمل وان اقتصر الوثيقة على هذه الحقوق إنما تقسم البلاد إلى كاتونات صغيرة معزولة عن بعضها البعض، كما ليس من الواضح ما الذي تعنيه الوثيقة بالعبارة أي مساع شخصية أو قانونية أخرى .

خامساً: تؤكد التزامنا بمعادلة المساحة والسكان على المستوى الوطني التي تضمنتها رؤيتنا، كون هذه القاعدة تمنح أبناء المحافظات الجنوبية والشرقية حقوقاً دائمة بدلاً عن المحاصصة المؤقتة ، والتي لن ينتج عن تطبيقها سوى مزيد من التمايز

الأمر فيما يتعلق بعبارة الشعب في اليمن، كما لم تميز الوثيقة بين الحكومات الاتحادية والحكومات المحلية وتزداد هذه العبارة غموضاً إذا ما أخذت في سياق الحديث عن القضية الجنوبية .

كما تعرّف الوثيقة في ديباجتها أن المبادرة الخليجية وآلياتها التنفيذية هي اتفاق لنقل السلطة وفي واقع الأمر فإن المبادرة وآلياتها تمثل أطراً عاماً ومرجعية للتسوية السياسية اللازمة في اليمن، وهو تعريف يثير الكثير من الالتباس والشك وغير صحيح ولا يتواءم مع مضامين المبادرة وآلياتها التنفيذية وقراري مجلس الأمن .

ثالثاً : كان يمكن توزيع السلطات بين الأقاليم توزيعاً عادلاً يحقق العدالة من خلال البحث عن حلول عادلة ومستدامة للقضية الجنوبية إذ لا يجوز بأي حال من الأحوال أن تؤدي لحلول مظالم أخرى أو تنتقص من حق الآخرين في المشاركة في إدارة الشأن العام، لذلك

وقفت اللجنة العامة للمؤتمر الشعبي العام وأحزاب التحالف الوطني الديمقراطي في اجتماعات متواصلة أمام الوثيقة التي سُميت وثيقة مخرجات اللجنة المصغرة لفريق القضية الجنوبية ، اتفاق حول حل عادل للقضية الجنوبية

واستعرضت اللجنة العامة وأحزاب التحالف الجهود الطيبة التي بذلها ممثلو المؤتمر وحلفاءه في اللجنة المصغرة المنبثقة عن فريق القضية الجنوبية ، مثمناً جهود الأخ عبدربه منصور هادي رئيس الجمهورية رئيس مؤتمر الحوار الوطني على اهتمامه بإنجاح أعمال الفريق ورناسته لإجتماعاته خلال اليومين الماضيين .

وفي هذا السياق جدد المؤتمر الشعبي العام وحلفاؤه تمسكهم بالمبادرة الخليجية وآلياتها التنفيذية وقرارات مجلس الأمن والنظام الداخلي لمؤتمر الحوار الوطني ، وفي أساسها مبدأ الحفاظ على وحدة اليمن وأمنه واستقراره ، ورفضه لأي نصوص تخالف هذا المبدأ أو تتجاوز المبادرة وآلياتها.. مؤكداً حرصهم على نجاح مؤتمر الحوار وصياغة دستور جديد والاستفتاء عليه وإجراء الانتخابات البرلمانية وبعدها الرئاسية وفقاً للدستور الجديد وفي المدة الزمنية الضرورية لذلك .

وكانت اللجنة العامة وأحزاب التحالف الوطني قد وقفت بحرص أمام وثيقة مخرجات اللجنة المصغرة لفريق القضية الجنوبية في صيغها المختلفة وتمسكت بالمواقف والملاحظات التي قدمها ممثلو المؤتمر والتحالف في الفريق المصغر مكتوبة وشفهياً إلا أن الفريق الذي أشرف على إعداد الوثيقة تجاهل كل تلك الملاحظات بصورة تعسفية .

وفي الاجتماع الذي ترأسه الأخ الرئيس عبدربه منصور هادي وزع فريق بن عمر والأمانة العامة للحوار مسودة جديدة على اللجنة تحفظ المؤتمر وحلفاؤه عليها أمام الرئيس، طالباً النقاش لنصوصها التي رأى المؤتمر وحلفاؤه بأن القبول بها سوف يلحق أضراراً كبيرة بالوحدة الوطنية وبمستقبل اليمن الواحد مع استعداده للاستماع لوجهات نظر الآخرين أيأ كان درجة الاختلاف أو الاتفاق معها للوصول إلى توافق حولها .

لقد قدمت الوثيقة بما يرضي بعض الأطراف دون أي اعتبار لوجهات نظر الآخرين خروجاً على القاعدة المتفق عليها بأن اللجنة المصغرة إنما شكلت لتقديم معالجات على قاعدة التوافق ، ولأنه تم الإخلال بهذه القاعدة أحجم المؤتمر وحلفاؤه عن التوقيع على الوثيقة .

إننا وقبل استعراضنا لبعض من ملاحظتنا على الوثيقة نؤكد مجدداً حرصنا الشديد والتزامنا المطلق بالمضي مع فرقاء الحياة السياسية على العمل معاً لإنجاح مؤتمر الحوار الوطني وانتهاء أعماله في أسرع وقت ممكن والوصول به إلى اتفاق وطني يؤمن بالتوافق.

كما ملتزم بالسعي والبحث عن حلول عادلة للقضية الجنوبية ، حل يرضي أهلنا في المحافظات الجنوبية والشرقية نتجاوز به جميعاً الأزمة التي مررنا بها والتي ألق بظلالها على الوحدة الوطنية والاجتماعية، وهذه الملاحظات يمكن إيجازها على النحو التالي :

أولاً : إن أخطر ما في هذه الوثيقة بنصوصها الحالية هي دعوة الهيئات الدولية إلى تبني قرارات تدعم هذا الاتفاق بكل ما فيه من عيوب وأمور وتنتقص من السيادة، كما تلغي هذه الوثيقة المبادرة الخليجية وآلياتها التنفيذية التي شكلت مرجعية توافق عليها اليمنيون ورعتها الهيئات الإقليمية والدولية، وكأنما تدعو الهيئات الدولية اعتماد هذه الوثيقة مرجعية جديدة بدلاً عن المبادرة وآلياتها التنفيذية .

ثانياً : ليست مصادفة أن تخلو الوثيقة من الإشارة ولو لمرة واحدة إلى أن اليمن جمهورية بل لقد استبدل مصطلح الجمهورية بمصطلح الدولة، والنظام الجمهوري بنظام ضحى من أجله الشعب اليمني ولم يثر أي اختلاف حوله واستبعاد المصطلح في هذه الوثيقة يضي على الوثيقة الشوك ويدعو إلى الريبة، وكذلك



بعض الملاحظات على الوثيقة

- وضعت اليمن أمام فتنة كبيرة بتأسيسها لهوية جنوبية وهوية شمالية.
- دعت الهيئات الدولية إلى تبني قرارات داعمة للاتفاق في انتقاص واضح للسيادة.
- ألغت المبادرة الخليجية وآلياتها التنفيذية لتحل بدلاً عنها.
- لم تعالج مظالم المحافظات الجنوبية والشرقية منذ الاستقلال 1967م.
- خلّت من الإشارة إلى أن اليمن «جمهورية» واستبدلتها بمصطلح الدولة.
- أسست لوضع بلادنا تحت الوصاية الدولية.
- لم تميز بين الحكومات الاتحادية والمحلية.
- وزعت السلطات بين الأقاليم بما يؤدي إلى مظالم أخرى وانتقاص لحق المشاركة في إدارة الشأن العام.
- أخلت بالحقوق المتساوية لأبناء الوطن الواحد .
- ادعت إلى المحاصصة المؤقتة.
- تبنت تأسيس هيئة تقوم بمهام السلطات الرسمية «التشريعية - التنفيذية» وتتعارض مع المبادرة وآلياتها

صادر عن اللجنة العامة للمؤتمر الشعبي
وأحزاب التحالف الوطني الديمقراطي
صدر بتاريخ 2013/12/26 - صنعاء